Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تقييم الأداء الكلي للاقتصاد العراقي باستخدام تطور متغيرات المربع السحري لكالدور خلال المدة 1990-2019

Evaluating the overall performance of the Iraqi economy using the evolution of kaldor's magic square variables during the period 1990-2019

أ .د .مايح شبيب الشمري
Mayihsh.alshamre@uokufa.edu.iq
الباحث علي حمزة جياد
alih.alhajame@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة ... كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تسعى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الرئيسة من خلال رسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد المسار الاقتصادي للدولة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية لذلك فان عملية تقييم واقع الاقتصاد الكلي والوقوف على مدى تحقق هذه الأهداف يعد من الأهمية بمكان لذلك ستحاول هذه الدراسة تقييم الواقع الاقتصادي العراقي خلال المدة 1990-2019 من خلال الية التمثيل البياني الذي اقترحتها الاكاديمية الفرنسية (فيرساي) بالاعتماد على فكرة المربع السحري الذي جاء بها الاقتصادي نيكولاس كالدور من خلال تحديد أربعة مؤشرات أساسية للتقييم، وانطلاقاً من **فرضية** مفادها (**ان تقييم الواقع الفعلي لأهداف مربع كالدور في العراق يبتعد كثيراً لاسيما لبعض اهدافه عن الحالة المثلى للمربع المذكور**).

وللتحقق من هذه الفرضية فقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تناول الأول التأصيل النظري لفكرة مربع كالدور من حيث المفهوم والاهداف، اما الثاني فقد تناول تقييم واقع متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي.

وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة للفرضية الموضوعة اذ اثبتت انحراف مؤشرات مربع كالدور عن الحالة المثالية ، فيما اوصت الدراسة بضرورة أن يتم العمل على تنويع الاقتصاد العراقي والاهتمام بزيادة مصادر الدخل والتمويل وتنويعها، وعدم الاعتماد على مصدر دخل واحد (قطاع النفط) الذي من شأنه ان يجعل الاقتصاد العراقي أسيراً لتقلبات أسعاره والأزمات الداخلية والخارجية ، ويتم ذلك من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية في إيجاد هذه المصادر وخاصةً الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية وبناء قاعدة استثمارية رصينة تدعم القطاعات الانتاجية وترفع من آليات انتقال أثار السياسات الاقتصادية لتحسين وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

extract

Developed and developing countries alike seek to achieve a set of major economic goals by drawing plans and strategies that determine the economic path of the state within the framework of macroeconomic policies. Therefore, the process of evaluating the reality of the macroeconomic and determining the extent to which these goals are achieved is of great importance, so this study will try Assessing the Iraqi economic reality during the period 1990-2019 through the graphic representation mechanism proposed by the French Academy (Versailles) based on the idea of the magic square that the economist Nicholas Kaldor came up with by defining four basic indicators for evaluation, and based on the premise that (the evaluation of the actual reality of the objectives A square like the role in Iraq is very far, especially for some of its objectives, from the optimal state of the aforementioned square.

To verify this hypothesis, the research was divided into two sections, the first dealt with the theoretical rooting of the idea of Nicholas Kaldor square in terms of concept and objectives, while the second dealt with the evaluation of the reality of the Nicholas Kaldor square variables in the Iraqi economy.

The results of the study confirmed the hypothesis developed, as it proved the deviation of the indicators of Nicholas Kaldor square from the ideal situation, while the study recommended the need to work on diversifying the Iraqi economy and paying attention to increasing and diversifying sources of income and financing, and not relying on a single source of income (the oil sector), which would make The Iraqi economy is captive to its price fluctuations and internal and external crises, and this is done through coordination between economic policies in finding these sources, especially local and foreign investments, in order to address structural imbalances and build a solid investment base that supports the productive sectors and raises the mechanisms of transmission of the effects of economic policies to improve the development of macroeconomic indicators.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المقدمة:

يتسم الاقتصاد العراقي باختلال هيكلية بنيته الاقتصادية وتبعية اقتصاده للعالم الخارجي فضلاً عن المتلازمة الريعية التي تعتريه منذ أكثر من خمسة عقود اذ تشكل الصادرات النفطية حوالي 98% من اجمالي صادراته فضلاً عن تجذر الصفة الريعية التي يوضحها الاعتماد المتزايد على المورد النفطي الذي يشكل اكثر من 85% من إيراداته العامة، هذه الأحادية القطاعية التي تطغي على طبيعة الاقتصاد العراقي جعلته من أكثر البلدان الغنية التي تعاني من المرض الهولندي ومن ابرز اعراضه ضعف القطاع الخاص والاتكال على القطاع العام خاصة وهو كان ينتهج الفلسفة الاشتراكية في قيادة النظام الاقتصادي .

وعلى ضوء هذا العرض فإن محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى تأثرها بالسياسات الاقتصادية يتطلب استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على تقييم هذا الاثر ضمن مدة البحث (1990-2019) وقد أُستخدم مربع كالدور لتحليل أداء الاقتصاد الكلي لاقتصادات بلدان متقدمة لذلك في هذه الدراسة سنسلط الضوء على تقييم متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي، لتحليل واقع الاقتصاد العراقي وتقييمهُ.

أهمية البحث:

بما أن مربع كالدور يتضمن مجموعة اهداف اساسية وهي (معدل بطالة منخفض ، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة ، ومعدل نمو اقتصادي مرتفع ، معدل تضخم منخفض) فإن أهمية البحث تتجلى بتقييم الواقع الفعلي للاقتصاد العراقي في مدى تحقق الاهداف المذكورة ،وهذا بدوره ذا اهمية كبيرة للاطلاع بشكل علمي وتفصيلي على مدى تحقق الاهداف الرئيسة للاقتصاد العراقي ناهيك عن معرفة مدى أثر السياسات الاقتصادية على تلك الاهداف ، ومن شأن ذلك أن يساعد المهتمين في القرار الاقتصادي العراقي من تحديد نقاط القوة والضعف في الهيكل الاقتصادي ومن ثم وضع السياسة الاقتصادية الملائمة من أجل الارتقاء بالاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

يتميز الاقتصاد العراقي بالطبيعة الريعية، وضعف قطاعاته الاقتصادية الحقيقية، مّما يُظهر الاختلال الكبير في بنية هذا الاقتصاد. وعدم اتخاذ الحكومات العراقية المتعاقبة الاجراءات والخطوات المناسبة في مجال استثمار الريع النفطي كدفعة قوية في تنويع الاقتصاد العراقي، لضمان حقوق الجيل الحالي والأجيال المقبلة. لذلك تتجسد المشكلة في الإجابة عن التساؤل الآتي:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- ما هو تقييم واقع مؤشرات الاقتصاد العراقي على الاهداف المثلى لمربع كالدور وهي (معدلات نمو مقبولة ومعدل تضخم وبطالة منخفضين ونسبة رصيد مرتفع لميزان المدفوعات بالنسبة إلى الناتج المحلي).

فرضية البحث:

تعد الفرضية العلمية الجواب المتوقع لتساؤلات البحث وعليه يمكن أن نلخص فرضية البحث بالآتي:

(ان تقييم الواقع الفعلي لأهداف مربع كالدور في العراق يبتعد كثيراً لاسيما لبعض اهدافه عن الحالة المثلى للمربع المذكور).

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى تقييم مدى تحقق اهداف مربع كالدور وما هو أَثر السياسات الاقتصادية في تحقيق تلك الاهداف، ويمكن تحديد الاهداف بشكل تفصيلي وكالاتي:

- استعراض الاسس النظرية لمربع كالدور.
- تحليل وتقييم واقع متغيرات مربع كالدور في العراق للمدة 1990-2019.

المبحث الأول: المربع السحري لكالدور...المفهوم وتطور الفكرة

ان تقييم الأداء الكلي لأي اقتصاد انما يعكس مدى تحقيق السياسات التي تضعها وتنفذها الحكومات للأهداف الاقتصادية الرئيسة والتي يمكن اختصارها بهدف رئيس واحد الا وهو رفع المستوى المعيشي للمواطن، ان الوصول لهذه الغاية يتم من خلال تقييم جودة المؤسسات في تحقيق هذه الأهداف لذلك كانت هنالك العديد من المحاولات لوضع مؤشر او مجموعة مؤشرات تعكس ذلك، على الرغم من صعوبة الامر بسبب تداخل السياسات الاقتصادية واختلاف أهدافها فعلى الرغم من دعم بعض الأهداف للأخر الا ان هنالك اهداف تحقيقها يتقاطع مع تحقيق أخرى مثل زيادة مستوى النمو الاقتصادي وتحقيق معدل تضخم متدني[1] .

لا يوجد اجماع على متغيرات معينة فهنالك من يستخدم مؤشرا يتكون من متوسط مرجح لعدد من المتغيرات وهنالك من يعتمد متغيرات متعددة، واخرون حاولوا إيجاد طريقة ملائمة للتقييم من خلال المؤامة بين مجموعة مؤشرات ومنهم موضوع دراستنا نيكولاس كالدور عام 1971 إذ اعتمد على أربعة متغيرات هما: البطالة والتضخم ومعدل النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي، وقد كان قد سبقه بذلك أوكون عام 1970 الذي طور مؤشر عدم الرضا الذي يتكون من مؤشرين

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

هما التضخم والبطالة،[2] بعد ذلك وفي عام 1988 طور كل من Calmfors و Driffill مؤشرا اطلق عليه Calmfors and Driffill نسبة لاسميهما ويتكون من مؤشرين هما نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي والبطالة،[3] وفي عام 1991 قدم كل من Melyn و Moesen مؤشر لوفين الذي يحتوي على متغيرات مثل البطالة ومعدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، [4] وفي عام 1995 استخدم لوفيل وآخرون مؤشرا يتكون من 4 متغيرات بالإضافة إلى متغيرين بيئيين لتقييم الأداء الاقتصادي لـ 19 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1970-1990.[5]

وفي محاولة لإيجاد مؤشر للمقارنة بين الأداء الاقتصادي لمجموعة دول G7 طور كل من Deeneyr Dow عام 1998 مؤشراً يحوي سبعة متغيرات وكانت هنالك محاولات مشابهة من قبل كل من Aiginger et al عام 2011 وعام 2015 من قبل(Chattopadhyay و Bose).[6]

وبالعودة لموضوع دراستنا الذي يتعلق المربع السحري لكالدور يعد المربع أحد الطرق المستخدمة لتقييم الأداء الكلي للاقتصاد في أي بلد وقد ظهرت فكرته لأول مرة في مقالة لنيكولاس كالدور نشرها عام 1971 بعنوان (Conflicts in National Economic Objectives) ويتم من خلال هذا المربع جمع أربع متغيرات اقتصادية هي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) في مخطط واحد مقسم إلى أربعة أجزاء مع مرور المحاور الرأسية والأفقية عبر نقطة الوسط كما يتضح ذلك من خلال الشكل (1) الاتي، إذ تم تصميم الأجزاء الأربعة بطريقة تسمح للمحاور بالتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المذكورة أعلاه. في الجزء العلوي من المحور الرأسي يوجد متغير النمو الاقتصادي، بينما يقع التضخم في الجزء السفلي من نفس المحور. يقع متغير رصيد المدفوعات على يمين المحور الأفقي، ومتغير البطالة على اليسار. يشكل تحديد القيم العددية لمتغيرات كل محور وربطها ببعضها البعض رباعي الزوايا يتم من خلاله مقارنة أداء الاقتصاد الكلي لبلد خلال فترة زمنية معينة. من الناحية النظرية يمكن تحديد الأداء الاقتصادي من خلال أداء المؤشرات الاقتصادية عن طريق حساب منطقة رباعي الزوايا المكونة من المتغيرات إذ عندما يكون المربع رباعي الزوايا في الجزء الشرقي والشمالي من الرسم البياني وتكبر مساحته، يكون أداء الاقتصاد الكلي للبلد جيدًا، والعكس صحيح.[7]

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ومما تجدر الإشارة اليه هنا هو ان تحليل كالدور كان يفتقر للأدوات الكمية الا ان إضافة العالم الألماني (Karl Schiller) هي التي جعلت من المربع بهذا الشكل الذي يمكن من تقييم الأداء الكلي للاقتصاد بواسطة التشخيص البصري له.[8]

شكل (1): المربع السحري لكالدور

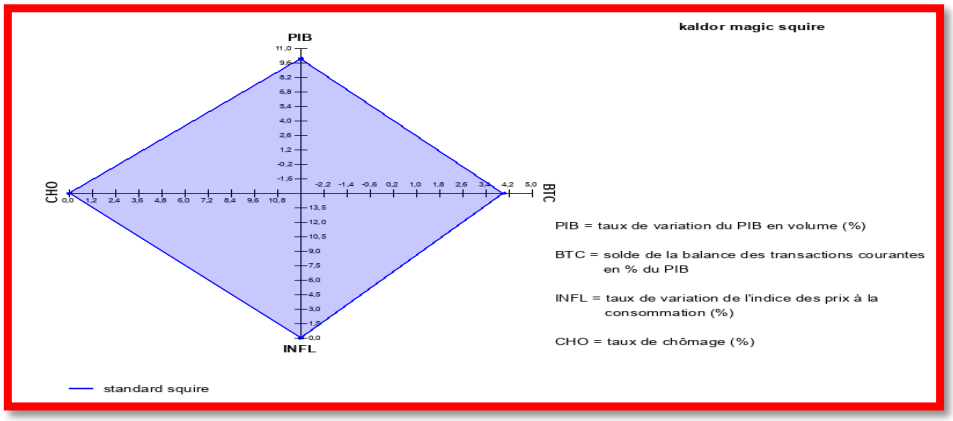

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على-http://www.ses.ac-versailles.fr/prgs_2019/carre/carre.html.

المبحث الثاني: تقييم واقع متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2019

سنتناول في هذا المبحث تقييم أداء المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي باستخدام الية تمثيل مربع كالدور السحري التي حددتها اكاديمية فرساي الفرنسية "Academia Versailles" [9]على الموقع:http://www.ses.ac-versailles.fr/prgs_2019/carre/carre.html اذ سيتم تقسيم مدة الدراسة الى ثلاث مدد زمنية بمعدل 10 سنوات لكل مدة وكالاتي:

1- الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-1999:

بدأ عقد التسعينيات بتطورات كانت مكملة لسلسلة الاضطرابات التي سبقتها في العقود الماضية من حروب وتقلبات اقتصادية وسياسية أدت الى 13 عاما من العزلة الدولية بلغت أشدها في السنوات الخمس الأولى عقب دخول العراق الى الأراضي الكويتية بقرار سياسي اودى بكل الآمال التي كانت تعقد على تعافي البلد بعد خروجه من ازمة الحرب مع إيران.

قرار مجلس الامن الذي ترتب على غزو الكويت أضر البلد بشكل كبير جدا إذ منع العراق من الحصول على ابسط مقومات الحياة من غذاء ودواء راح ضحيته أكثر من مليون ونصف طفل تقريبا، فضلاً عن الدمار الذي لحق البنى التحتية للبلد والذي قوض أي محاولة ممكنة للنهوض بقطاعات البلد.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العقوبات الاقتصادية التي شكلت الحدث الأبرز خلال هذا العقد من الزمن أدت الى ارتفاع التضخم الى معدلات أطلق عليها بالجامحة نتيجة التوسع الكبير في طباعة العملة بكميات كبيرة لتمويل الانفاق الحكومي مما أدى الى انتشار ظاهرة العملة المزورة وإدخال فئات عملة جديدة الى السوق لم تكن موجودة[10]، من خلال بيانات الجدول (2-9) نلاحظ ان معدل التضخم ارتفع من (22.47) عام 1990 الى (492.19 و 351.38) عامي 1994 و 1995 على التوالي هذا الارتفاع ترك اثره على متوسط هذه الفترة الذي سجل معدل مرتفع بلغ 121.958 % بالرغم من تراجع معدلات التضخم على اثر توقيع مذكرة التفاهم ، بالإضافة الى ذلك ارتفاع معدلات البطالة الى ارقام غير مسبوقة فبعدما كانت تساوي 5.5 % عام 1990 وصلت الى حوالي 20% خلال عام 1999 نتيجة تسريح اكثر من مليون جندي بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية (السبب الذي يعزو اليه الكثير من المحللين دخول النظام آنذاك بغزو الكويت) وترك موظفي القطاع العام لوظائفهم بسبب تردي مستوى الاجر الذي كان يتقاضونه قياسا بمستوى التضخم. [11]

جدول (1): تطور متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-1999 **(مليار دينار)**

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	معدل التغير السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج	رصيد ميزان المدفوعات	نسبة رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج	التضخم	البطالة
1990	55.927	68262.910	-	1660.800	-	(0.627)	-1.121)	22.470	5.500
1991	42.452	24542.490	(40.040)	579.900	(65.083)	12.324	29.030	27.250	6.500
1992	115.110	32541.430	15.150	747.500	28.902	(11.823)	(10.271)	83.810	7.500
1993	321.650	42398.180	14.140	947.400	26.742	(53.250)	(16.555)	207.540	8.500
1994	1658.330	44032.430	1.910	957.900	1.108	(368.324)	(22.211)	492.190	12.500
1995	6695.480	44965.930	1.050	953.000	(0.512)	(1346.230)	(20.107)	351.380	12.900
1996	6500.920	49921.520	5.370	1028.600	7.933	(940.914)	(14.474)	(15.430)	13.900
1997	15093.140	60523.820	10.110	1194.900	16.168	(1182.980)	(7.838)	23.020	15.400
1998	17125.850	81620.670	16.130	1564.800	30.957	(1302.800)	(7.607)	14.770	17.400
1999	34464.010	95971.440	8.440	1786.500	14.168	(1585.880)	(4.602)	12.580	20.200
المتوسط	8207.287	54478.082	3.584	1142.130	6.709	(678.050)	(7.575	121.958	12.030

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية، العراق، 2020.متاحة على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/
- البنك المركزي العراقي، المجموعة الإحصائية (1991-2003)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث
- البنك المركزي العراقي، قسم احصاءات الميزان المدفوعات الطبعة الرابعة والطبعة الخامسة (2000-2004)، والنشرة الإحصائية السنوية (2005-2019)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، الطبعة السادسة، صفحات متفرقة.
- تم احتساب رصيد ميزان المدفوعات بالدينار من خلال تحويل القيم من الدولار باعتماد سعر الصرف في السوق الموازي.
- الأرقام بين الاقواس سالبه

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

بلغت اثار العقوبات الاقتصادية أشدها خلال السنوات الأولى الأربع اذ وصل التراجع في معدل نمو الاقتصاد الحقيقي الى (-40%) خلال سنة واحدة عام 1991 بعدما كانت تساوي (25.63%) عام 1990 وذلك نتيجة تدمير المنشآت الانتاجية السلعية والخدمية والنفطية بالدرجة الاساس مما انعكس سلباً على اجمالي الايرادات بما يزيد عن (50%) الامر الذي ولد عجزاً في ميزانية الدولة بمقدار(13.3) مليار دينار تقريباً ادخل النشاط الاقتصادي في ركود شديد لم تنجح فلسفة الحكومة الاشتراكية آنذاك بالخروج من الازمة.[12]

شهد بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي الحقيقي تناقضاً خلال العامين (1992-1993)، إذ حقق نمواً بمقدار (15% و14%) على التوالي للعامين تقريباً، تبرير ذلك ليس بالصعب فالسياسة التوسعية التي اتبعتها الحكومة العراقية السابقة لإعمار ما هدمته الحرب حتى سقوطها في عام (2003)عن طريق زيادة القاعدة النقدية من خلال الاقتراض والاصدار النقدي الجديد من شأنها ان تزيد من حجم النشاط الاقتصادي عملت على تحفيز السوق الحقيقي والنقدي في انٍ واحد وبنفس الاتجاه، ولافتقار الاقتصاد العراقي الى سوق نقدي كفوء قادر على استيعاب جزء من هذه النقود وضعف الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة لذا تركز الأثر في السوق الحقيقي ، بعد ذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي الى مستويات دون (2%) خلال العامين (1994-1995) وذلك لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على التناغم او الاستجابة لحجم الطلب المحلي خصوصاً في ظل غلق الحدود بسبب الحصار الاقتصادي المفروض، لذلك تحولت الزيادة في القاعدة النقدية الى ارتفاع عام في الأسعار الذي يعبر عنه بارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير كما تم الإشارة له سابقاً.

المتغير الرابع في مربع كالدور (ميزان المدفوعات) خلال هذه الفترة لم يكن حاله بأفضل من المؤشرات الثلاث الأخرى إذ كانت سنوات الحصار واضحة بشكل كبير على مؤشرات التجارة الخارجية فقد شهد اجمالي رصيد ميزان المدفوعات عجزا حقيقياً بلغ معدلات مرتفعة وصلت عام 1995 الى (1346.32 مليار دينار).

بعد توقيع مذكرة التفاهم شهد العراق خروجاً نسبياً من حالة الكساد وشهدت المتغيرات الاقتصادية تحسناً ملحوظاً، وبدأت معدلات النمو تأخذ المنحى الإيجابي اذ شهد النمو الاقتصادي الحقيقي خلال العام (1996) نمواً بلغ (5.37%) ارتفع خلال عام 1997 ليصل الى (16.13%) وارتفعت حصة الفرد من الناتج فبعدما كانت تسجل معدلات نمو سالبة خلال السنوات الأولى أصبحت تسجل معدلات نمو موجبة تجاوزت عام 1998 (30%) ، وتحسن الدينار العراقي بشكل كبير أدى الى انخفاض معدل التضخم الى معدلات سالبة بلغت (15.43) عام 1996 مما

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أدى ذلك الى حدوث مشاكل اجتماعية كبيرة نتج عنها فقدان الثقة بالسوق، وشهدت التجارة الخارجية قفزة نوعية بعد فتح الحدود التجارية مع الدولة السورية وعودة العلاقات الدبلوماسية اذ سجل الميزان التجاري فائضا كبيرا على الرغم من بقاء الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات يسجل عجزا طيلة هذه المدة ونسبة مساهمة في الناتج سالبة نتيجة بقاء البنود الأخرى التي تتعلق بالعملة الأجنبية تسجل عجزاً بعد قرار تجميد ارصدة العراق الخارجية . ويمكن توضيح هذه التقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي الأربع لكالدور عن القيم المثلى لها خلال هذه المدة (1990-1999) من خلال الشكل البياني الاتي:

شكل (2): التمثيل البياني لمربع كالدور في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-1999

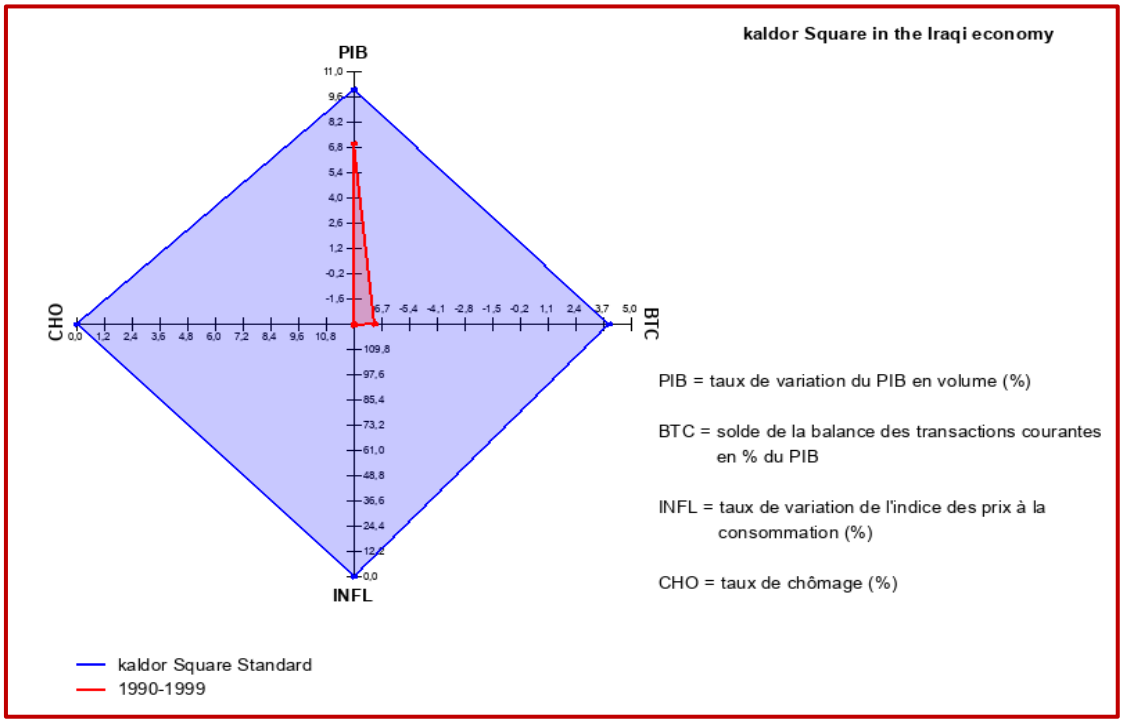

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1) و-http://www.ses.ac-versailles.fr/prgs_2019/carre/carre.html

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ الانحراف الواضح عن الشكل المثالي الذي اقترحه نيكولاس كالدور في كل المحاور باستثناء المحور الذي يعكس ارتفاع مساهمة حصة الفرد من الناتج الذي سجل معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها (6.709%) نتيجة توقيع العراق لمذكرة التفاهم التي أعطته المجال لتصدير جزء من انتاجه النفطي الامر الذي عزز من ارتفاع مستوى الناتج، اما معدل التضخم فقد سجل ارتفاعاً حاداً بلغ متوسط معدله (121.958%) منحرفا عن

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

القيمة المثلى الصفرية التي حددها كالدور لذلك نلاحظ هذا الانحراف واضحاً من خلال الشكل السابق وكما ذكرنا فأن هذا الضغوط التضخمية كانت ناتجه من ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي المعزز بزيادة الإصدار النقدي، معدل البطالة هو الاخر سجل معدلاً مرتفعا بلغ تقريبا (12.030%) نتيجة تسريح اكثر من مليون جندي عقب انتهاء الحرب مع ايران وترك العاملين لوظائفهم نتيجة تراجع مستوى دخلهم الحقيقي والنقدي ، ويتضح ايضاً من خلال الشكل السابق مدى التباين بين نسبة رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج المتحقق خلال هذه المدة وبين المعدل المثالي الذي اقترحه كالدور والذي بلغ كمتوسط لهذه المدة (7.575) تحت الصفر نتيجة العجز المزمن الذي سجله ميزان المدفوعات طيلة هذا المدة .

2- الاقتصاد العراقي خلال المدة 2000-2009

الاحداث التي وقعت خلال العقد الاول من الالفية الجديدة غيرت مسارات الواقع الذي يعيشه العراق، فعلى المستوى السياسي فقد تم تغيير النظام الحاكم لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن عن طريق التدخل العسكري الأميركي في عام (2003) تحت ذريعة امتلاك العراق اسلحة دمار شامل وتحرير العراق من السلطة الدكتاتورية الحاكمة الا نه تحول الى احتلال بإعلان رسمي من قبل الولايات المتحدة الامريكية على لسان الرئيس آنذاك جورج بوش.

اما على المستوى الامني فقد شهدت الساحة العراقية حرب اهلية وعدم استقرار امني خلال فترة الاحتلال الامريكي، جعل ذلك العراق يصنف من أكثر الاماكن غير الصالحة للعيش، اما على المستوى الاقتصادي فقد تحولت فلسفته نحو اقتصاد السوق وترك العمل بالفلسفة الاشتراكية التي كانت متبناة سابقاً، كما واكتسبت السلطة النقدية استقلالها بقانون (56) لسنة (2004) يضمن لها هذا الحق،[13] وتحرير التجارة الخارجية من القيود التي كانت مفروضة عليها، والسعي الى خصخصة المشاريع العامة، والتحرك نحو تحرير اسعار الفائدة لتعزيز مبدأ المنافسة ولاستكمال ودعم استقلالية البنك المركزي.[14] كما عمد الى تغيير نظام الصرف في البلاد من اسعار صرف ثابتة متعددة من قبل الاحتلال الامريكي الى نظام سعر الصرف المعوم المدار من قبل البنك المركزي العراقي عبر قناة ما يسمى بمزاد العملة الاجنبية لتحقيق استقرار الاسعار ومعالجة الضغوط التضخمية.[15]

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (2): تطور متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي للمدة 2000-2009

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (الف دينار)	معدل التغير السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج	رصيد ميزان المدفوعات	نسبة لرصيد ميزان المدفوعات الى الناتج	التضخم	البطالة
2000	50,213.700	112,211.400	8.130	1,758.600	(1.562)	(1,552.110	(3.091)	5.400	22.400
2001	41,314.570	114,187.980	0.880	1,746.5	(0.688)	(1,551.300	(3.755)	16.100	24.600
2002	41,022.930	104,826.320	(4.190)	1,578.1	(9.642)	(11,329.900)	(27.618)	19.400	26.700
2003	29,585.790	66,398.920	(20.410)	2,524.6	59.977	(3,679.760	(12.438)	33.500	28.100
2004	53,235.360	101,843.860	23.850	3,758.0	48.855	(6,120.036)	11.496	26.800	26.800
2005	73,533.600	103,546.580	0.830	3,698.3	(1.589)	6,439.264	8.757	37.100	18.000
2006	95,587.950	109,393.130	2.780	3,746.2	1.295	10,864.560	11.366	53.100	17.500
2007	111,455.810	111,455.810	0.940	3,752.7	0.174	14,896.500	13.365	30.900	17.100
2008	157,026.060	120,626.520	4.030	3,942.0	5.044	22,563.350	14.369	12.700	15.500
2009	130,643.200	124,702.850	1.680	3,933.8	(0.208)	(6,876.050)	(5.263)	7.600	14.000
المتوسط	78,361.897	106,919.337	1.852	3,043.880	10.166	3,589.459	0.719	24.260	21.070

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- **البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية، العراق، 2020.متاحة على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/**
- **البنك المركزي العراقي، المجموعة الإحصائية (1991-2003)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث**
- **البنك المركزي العراقي، قسم احصاءات الميزان المدفوعات الطبعة الرابعة والطبعة الخامسة (2000-2004)، والنشرة الإحصائية السنوية (2005-2019)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، الطبعة السادسة، صفحات متفرقة.**
- **تم احتساب رصيد ميزان المدفوعات بالدينار من خلال تحويل القيم من الدولار باعتماد سعر الصرف في السوق الموازي.**
- **الأرقام بين الاقواس سالبه**

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

عند النظر الى بيانات الجدول (2) يلاحظ بانه استقبل العقد بمعدل نمو اقتصادي مرتفع بلغ (8.13%) وهو موروث من الانفتاح النسبي (ارتفاع حجم الصادرات النفطية) الذي شهده العراق خلال اواخر العقد الماضي، ولكن هذا النمو لم يستمر وسرعان ما عاد الاقتصاد العراقي الى الانتكاس والدخول في مرحلة من الركود الاقتصادي انطلقت منذ عام (2001-2003) وذلك نتيجة توتر العلاقات مع الجانب الاميركي واستعدادات الاخير الى غزو العراق والاطاحة بالنظام الحاكم مما انعكس على رغبة الدول في شراء النفط العراقي نتيجة ذلك وهذا ما يؤكده معدل نمو الصادرات الذي شهد نمواً سلبياً وبالأخص خلال العامين (2001 و2003) ، لذلك انهار النشاط الاقتصادي خلال الاعوام (2000-2002) لينخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج ويسجل معدلات نمو سلبيه بلغت عام 2002 تقريباً (9.642%) ، كما كان أثر هذا الركود واضح على معدل البطالة الذي اخذ بالارتفاع خلال هذه الاعوام بحيث وصل الى (28.1%) في عام (2003).

بعد احتلال العراق وبالتحديد في عام (2004) حقق النمو الاقتصادي نمواً غير مرتفعاً مقداره (23.85%) ويعود ذلك الى فتح الحدود على مصراعيها امام التجارة الخارجية، حيث حققت الصادرات زيادة في قيمتها بمقدار (14.38%) والسبب في هذه الزيادة هو ارتفاع حجم الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط العالمية التي تجاوزت (31) دولار للبرميل النفطي الواحد، كما شهدت الاستيرادات هي الاخرى نمواً تجاوز (22%)، ولكن نغص الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال هذا العام معدل التضخم الذي بلغ (26.8%)، ويعد السبب في ذلك الى ارتفاع حجم المعروض النقدي بنسبة تجاوزت (75%) نتيجة حصول العراق على امواله المحتجزة في الخارج بعد رفع الحصار. ولكن على الرغم من ذلك واستمرار ارتفاع اسعار النفط عالمياً حتى عام (2008) اذ بلغت اقصاها خلال هذا العقد وصلت الى (88) دولار للبرميل الواحد تقريباً، الا ان معدل النمو الاقتصادي قد شهد تذبذب بين الانكماش تارة والتوسع تارةً اخرى والسبب في ذلك هو انعدام الامن والحرب الاهلية خلال تلك الفترة، وفي عام (2009) وبفعل الازمة العالمية (ازمة الرهن العقاري) انخفضت اسعار النفط بنسبة (32.5%) عما كانت عليه في عام (2008)، لتؤدي بذلك الى تراجع معدل النمو الاقتصادي الى (1.68%) بعد ان كان (4.03%) في عام (2008) ايضاً.

اما ميزان المدفوعات فكان في فائض دوماً عدا بعض الاعوام التي شهدت تراجع في قيمة الصادرات النفطية اما نتيجة انخفاض اسعار النفط او انخفاض الكمية المصدرة، وعند

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تمعين النظر فيه يتضح بانه قد حقق اعلى فائض له في عام (2008) وبمقدار (22563.350) مليار دينار وعندها كانت اسعار النفط أكثر من (86) دولار للبرميل الواحد اما اعلى عجز فقد كان للعامين (2002) نتيجة احداث الاحتلال التي تم الاشارة لها مسبقاً، وعام (2009) الذي شهد تراجع في الصادرات النفطية لانخفاض الطلب العالمي بالإضافة الى انخفاض اسعار النفط نتيجة الازمة العالمية .

وعند تحليل معدل التضخم خلال هذا العقد فقد استمر بالارتفاع وبشكل متزايد من عام (2000) ليصل اعلى مستوى له في عام (2006) وبمقدار بلغ (53.1%) ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار الصرف في ذلك العام نتيجة ارتفاع الطلب على الدولار بسبب هجرة العديد من المواطنين بعد تردي الاوضاع الامنية (تصاعد وتيرة الاعمال الارهابية من قتل على الهوية وخطف) الذي بلغ اوجه خلال نفس العام هذا.[16] ثم اخذ بالتراجع ليصل الى (7.6%) في عام (2009)، ويعود هذا التراجع في معدل التضخم الى ارتفاع اسعار النفط وتراكم الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي مما مكنه من بيع أكثر من (98) مليون دولار امريكي عبر نافذة مزاد العملة بالإضافة الى السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعتها السلطة النقدية عن طريق رفع سعر الفائدة الذي وصل الى رقم قياسي (20%) خلال العام (2007).[17]

كما شهد معدل البطالة المدرج في الجدول (2) انه قد اخذ بالتراجع وبشكل تدريجي بعد عام (2004) من (26.8%) ليصل الى أدنى مستوى له (14%) في عام (2009) أي انها انخفضت أكثر من (12) درجة مئوية ويعود ذلك الى استيعاب القوى العاملة المتعطلة في القطاع العام بأعداد كبيرة جداً وخاصة في قوى الامن. ويمكن توضيح هذه التقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي الأربع لكالدور عن القيم المثلى لها خلال هذه المدة (2000-2009) من خلال الشكل البياني الاتي:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

شكل (3)التمثيل البياني لمربع كالدور في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2000-2009

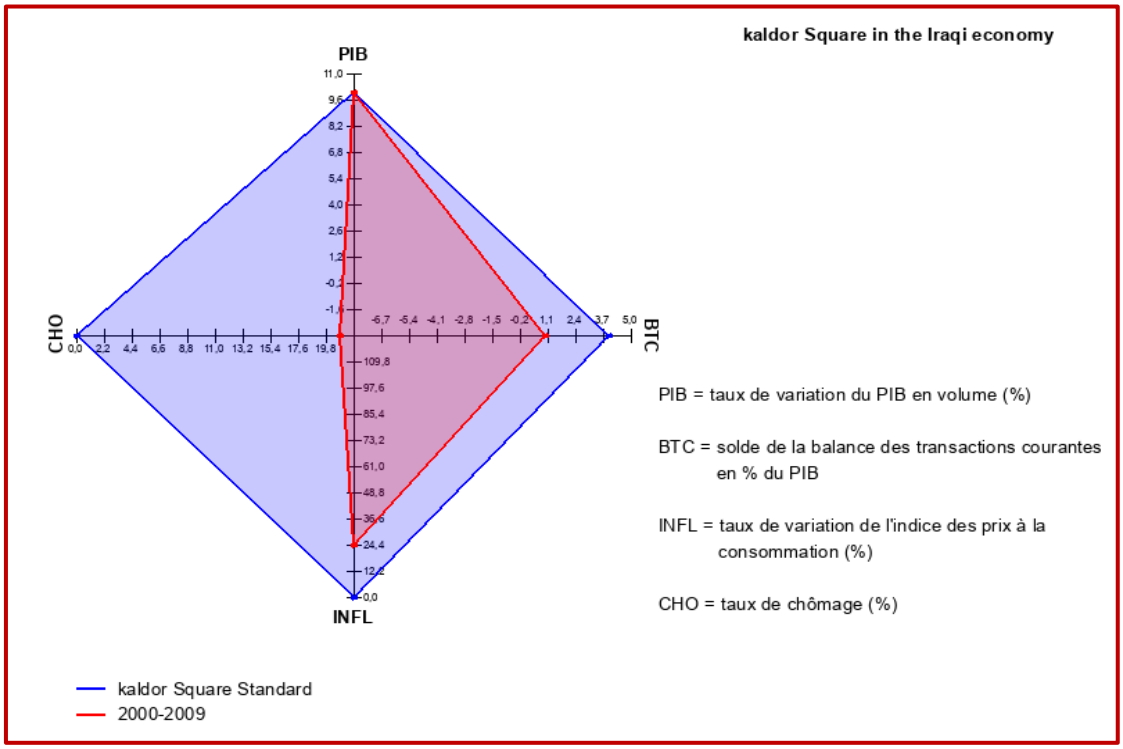

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2) و-http://www.ses.ac-versailles.fr/prgs_2019/carre/carre.html

من خلال الشكل (3) نلاحظ حدوث تحسن في مؤشرات المربع السحري لكالدور خلال هذه المدة اذ وصل معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج من الحالة المثالية بمتوسط بلغ (10%) وهذا ناتج من تزايد معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه المدة وتحقيقها لمعدلات نمو موجبة ، مع وضع جيد لرصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي اذ وصل متوسط المعدل الى (1%) وهو ما يبرر حدوث النمو الإيجابي في الاقتصاد الحقيقي، الا ان تدهور معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم واضح أيضا من خلال اتجاه المربع نحو جهة الشرق اذ يشير الى اختلال الاستقرار الاقتصادي خلال هذه المدة ايضاً ولكن بدرجة اقل من الاختلال الذي شهدته المدة السابقة .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

3- الاقتصاد العراقي خلال المدة 2010-2019

شهد مطلع هذا العقد انتعاش في الاقتصاد العراقي بعد الارتفاع الكبير في اسعار النفط الخام التي وصلت ذروتها في عام (2012) حققت خلالها الموازنة العامة فائض تجاوز (14) تريليون دينار،[18] لكن هذا الانتعاش لم يدم طويلاً فقد تعرض العراق الى نكبة ادت الى فقدانه أكثر من ثلث اراضيه بعد احتلالها من قبل العصابات الاجرامية ، وتزامن ذلك مع انخفاض اسعار النفط عالمياً جعل العراق يمر بمأزق مالي في ظل متطلبات الحرب ضد هذه العصابات الاجرامية، مما اجبره على اتباع سياسات تقشفية هي الاشد من نوعها اجبرت على ايقاف كافة المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات مهما كانت نسب الانجاز التي بلغتها هذه المشاريع، الى جانب ازمة اخرى ناتجة عن هجرة اهالي المناطق التي سقطت بيد العصابات الاجرامية وهذا ساهم برفع نسبة الفقر الى (41.2%) خلال عام (2014)، بالإضافة الى كلفة الحرب المرتفعة والخسائر التي قدرت اجمالاً بما يزيد عن (107) مليار دولار امريكي منذ بدء العمليات العسكرية وحتى انتهائها واعلان الانتصار في عام (2017)، لكن هذا الانتصار لم يتوج بالخروج من هذه الازمة الاقتصادية كون اسعار النفط لم تتحسن وبقي العراق يواجه نقص بالسيولة النقدية بالأخص منها الاجنبية، في ظل تراجع الاحتياطات من العملة الاجنبية التي بحوزة السلطة النقدية لتجاوز مبيعاتها في مزاد العملة حاجز (200) مليون دولار يومياً، واستمر على هذه الحالة حتى دخل مع الاقتصاد العالمي في النفق المظلم الذي نتج عن جائحة كورونا وركود عميق بعد توقف تام لأغلب الدول المتقدمة ،[19] ادى ذلك الى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي الى (-3.4%) .

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

جدول (3): تطور متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2019

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (الف دينار)	معدل التغير السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج	رصيد ميزان المدفوعات	نسبة لرصيد ميزان المدفوعات الى الناتج	التضخم	البطالة
2010	162,064.57	132,687.03	3.15	4,082.7	3.785	7455.552	4.600	2.4	12
2011	217,327.11	142,700.22	3.7	4,285.3	4.962	12430.87	5.719	5.6	11
2012	254,225.49	162,587.53	6.74	4,754.0	10.937	11411.05	4.488	6	12
2013	273,587.53	174,990.64	3.74	7,795.5	63.977	9684.629	3.539	2.4	12.1
2014	266,332.66	175,335.40	0.1	7,649.0	(1.879)	(14419.6)	(5.414)	(0.8)	12.7
2015	194,680.97	183,616.25	2.33	5,528.7	(27.72)	(17539.9)	(9.009)	2.4	10.72
2016	196,924.14	208,932.11	6.67	5,444.5	(1.522)	(10638.7)	(5.402)	0.1	10.82
2017	225,722.38	205,268.15	(0.88)	5,968.5	9.624	3398.11	1.505	0.2	13.02
2018	251,064.48	202,776.27	(0.61)	7053.8	18.183	7974.322	3.176	0.4	12.87
2019	262,917.15	211,789.77	2.2	7,102.0	0.683	10434.62	3.968	(0.2)	12.76
المتوسط	230,484.65	180,068.34	2.71	5,966.40	8.10	2,019.10	0.72	1.85	12.00

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- **البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية، العراق، 2020.متاحة على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/**
- **البنك المركزي العراقي، المجموعة الإحصائية (1991-2003)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث**
- **البنك المركزي العراقي، قسم احصاءات الميزان المدفوعات الطبعة الرابعة والطبعة الخامسة (2000-2004)، والنشرة الإحصائية السنوية (2005-2019)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، الطبعة السادسة، صفحات متفرقة.**
- **تم احتساب رصيد ميزان المدفوعات بالدينار من خلال تحويل القيم من الدولار باعتماد سعر الصرف في السوق الموازي.**
- **الأرقام بين الاقواس سالبه**

عند قراءة البيانات الواردة في الجدول (3) يتبين ان الفترة التي شهدت ارتفاع اسعار النفط عالمياً وبالأخص (2010-2013)، يلاحظ خلالها بان الاقتصاد العراقي شهد معدل نمو تجاوز (3%) عدا عام (2012) التي شهد نمو (6.74%) وذلك بعد تجاوز اسعار النفط حاجز (110) دولار للبرميل الواحد خلال نفس العام بالإضافة الى تصدير أكثر من (2.4)

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

مليون برميل نفط خام خلال نفس العام، ولكن بعد هذه المدة وحتى نهاية هذا العقد يتبين بان النشاط الاقتصادي العراقي قد شهد تناقض، اذ يلاحظ ان النمو الاقتصادي الحقيقي قد سجل معدلات مرتفعة على الرغم من تراجع اسعار النفط وانخفاض حجم الانتاج النفطي بسبب الاوضاع التي شهدها بعد احتلال المحافظات الغربية منه، حيث حقق الاقتصاد نمو حقيقي (2.33% و6.67%) على التوالي خلال العامين (2015-2016) بالرغم من انخفاض اسعار النفط الى دون (50) دولار للبرميل، ويمكن تبرير ذلك الى سياسة الاقتراض التي اتبعتها الحكومة خلال هذه الفترة، اذ بلغ الدين الحكومي نسبة وصلت الى (56.8%) من اجمالي الناتج المحلي خلال عام (2015) وبلغت (64.3%) في عام (2016)، بعد ذلك استمرت اسعار النفط بالتراجع لينخفض معها النمو الاقتصادي الى (-0.88% و-0.61%) خلال العامين (2017-2018)، وذلك عكس عام (2019) الذي شهد تحسن ملحوظ في اسعار النفط تجاوزت خلالها حاجز (52) دولار للبرميل بالإضافة الى تحسن الاوضاع الامنية التي نتج عنها اعادة اعمار المناطق المحررة التي تدمرت خلال العمليات العسكرية ضد قوى الارهاب وفتح الحدود مع سوريا وما لذلك من أثر كبير على حجم التبادل التجاري بين البلدين، لذلك سجل النشاط الاقتصادي نمو بمقدار(2.2%) خلال هذا العام.[20] هذا التحسن النسبي الذي شهدته هذه الفترة في الاقتصاد الحقيقي انعكس على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج ليسجل بالمتوسط (8.10%).

بالنسبة لمؤشر التضخم فيلاحظ عليه استقرار وضمن الحدود الطبيعية والمقبولة اقتصادياً عدا بعض الاعوام، حيث شهد ارتفاع تدريجي خلال الاعوام الثلاث الاولى من (2%-6%) وذلك بسبب ارتفاع حجم الطلب الكلي، ولكنه تراجع بعد ذلك الى مستوى دون (1%) تقريباً حتى نهاية العقد، بالنسبة لعام (2015) فقد ارتفع الى (2.4%) وذلك لارتفاع اسعار الصرف نتيجة زيادة الطلب على العملة الاجنبية بعد تدهور الاوضاع الامنية.

معدل البطالة هو الاخر شهد استقرار عند مستوى تجاوز (12%) من بداية العقد وحتى نهايته عدا الاعوام (2014-2015) الذي انخفض الى حدود (10%) ويعود السبب في ذلك الى انخراط اعداد كبيرة تقدر أكثر من (3) مليون متطوع من الشباب العاطل عن العمل تلبيةً لنداء الوطن ثم تبع ذلك اقرار قانون الحشد الشعبي الذي أصبح مؤسسة عسكرية تابعة لرئاسة الوزراء العراقية الذي يضم أكثر من (130) ألف منتسب ضمن هذه المؤسسة ،[21] ارتفعت بعد ذلك مرة أخرى لمستوى فاق (13%) في بعض الأعوام ليكون احد الأسباب في

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

اندلاع المظاهرات المطالبة بتحسن الأوضاع الاقتصادية وتوفير فرص العمل في عام (2019) التي ترتب عليها استقالة الحكومة بعد سقوط العديد من الشهداء خلال هذه المظاهرات .

وبالنسبة لمؤشرات التجارة الخارجية فقد شهد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فائضا في اغلب سنوات هذا العقد باستثناء سنوات الحرب مع العصابات الاجرامية خلال الأعوام (2014- 2015-2016) اذ شهدت هذه السنوات تراجعاً في معدلات النمو او حققت نمواً سالبا نتيجة ارتفاع تكاليف ظروف الحرب مع الإرهاب وانخفاض أسعار النفط فضلا عن الاحتجاجات التي شهدتها هذه الاعوام المطالبة بتحسين الخدمات ، وما ترتب عن هذه الأحداث من تولد مخاوف لدى المواطنين والمستثمرين من انهيار النظام والحكومة لذا انعكست هذه الاحداث بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي (حجم الطلب الكلي)، ويمكن توضيح هذه التقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي الأربع لكالدور عن القيم المثلى لها خلال هذه المدة (2010-2019) من خلال الشكل البياني الاتي:

شكل (4) التمثيل البياني لمربع كالدور في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2010-2019

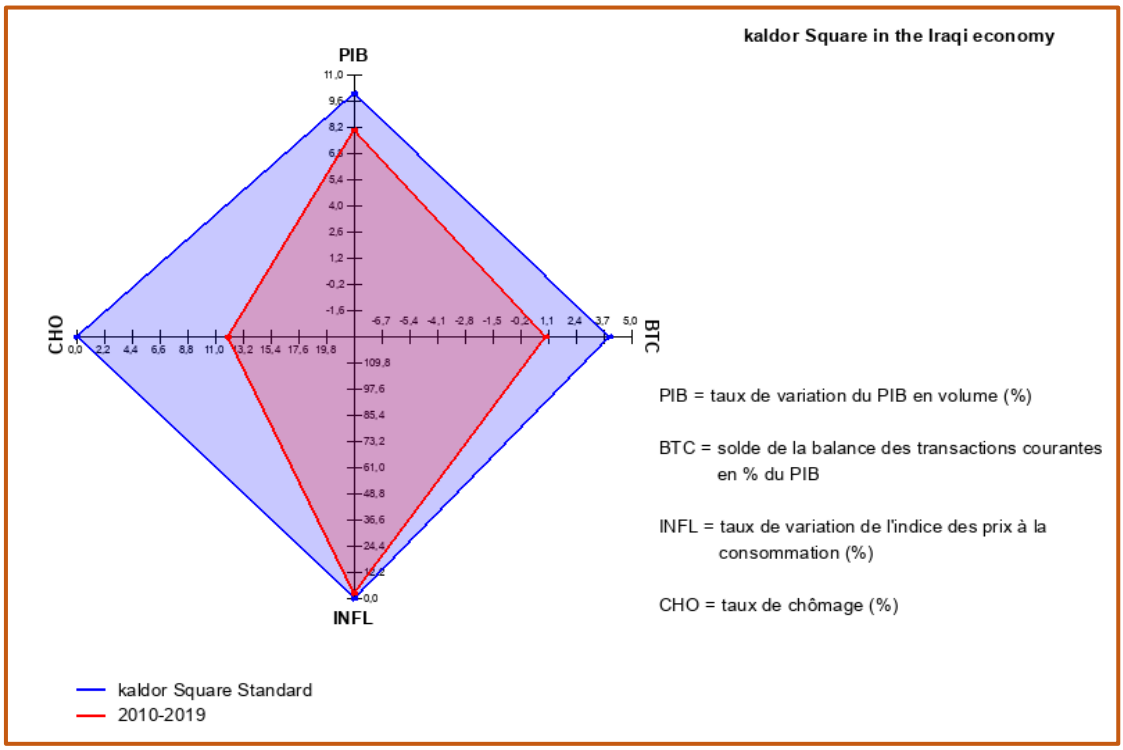

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) و-http://www.ses.ac-versailles.fr/prgs_2019/carre/carre.html

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

من خلال الشكل (4) نلاحظ انخفاض متوسط معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج عن متوسط المدة السابقة الا انه لم يبتعد عن الحالة المثالية بكثير اذ بقي عند مستوى (8.10%) ونسبة رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج هي أيضا لم تتغير اذ بقيت مقاربة لمتوسط المدة السابقة بمعدل متوسط بلغ (0.72%)، التحسن الملحوظ في هذه المدة هو فيما يتعلق بمؤشري التضخم والبطالة اذ اقترب متوسط معدل التضخم من الحالة المثالية وهو واضح من خلال الشكل السابق اذ وصل الى (1.85%) ومعدل البطالة لم يكن مثالياً ولكنه انخفض عن المدة السابقة ليبلغ متوسط معدله تقريبا (12%) بعدما كان متوسطة يعادل (21%) للمدة السابقة .

بشكل عام لو أردنا نقارن مستوى التحسن خلال المدد الثلاث لنلاحظ ان متوسطات المدد كانت تتحسن بشكل تدريجي اذ ان المدة الأخيرة كانت أفضل من المدة الثانية والمدة الثانية هي الأخرى أفضل من المدة الأولى وهذا يمكن ملاحظته بشكل جلي لو مثلنا الاشكال الثلاث بيانياً وكالاتي:

شكل (5): التمثيل البياني لمربع كالدور في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990 – 2019

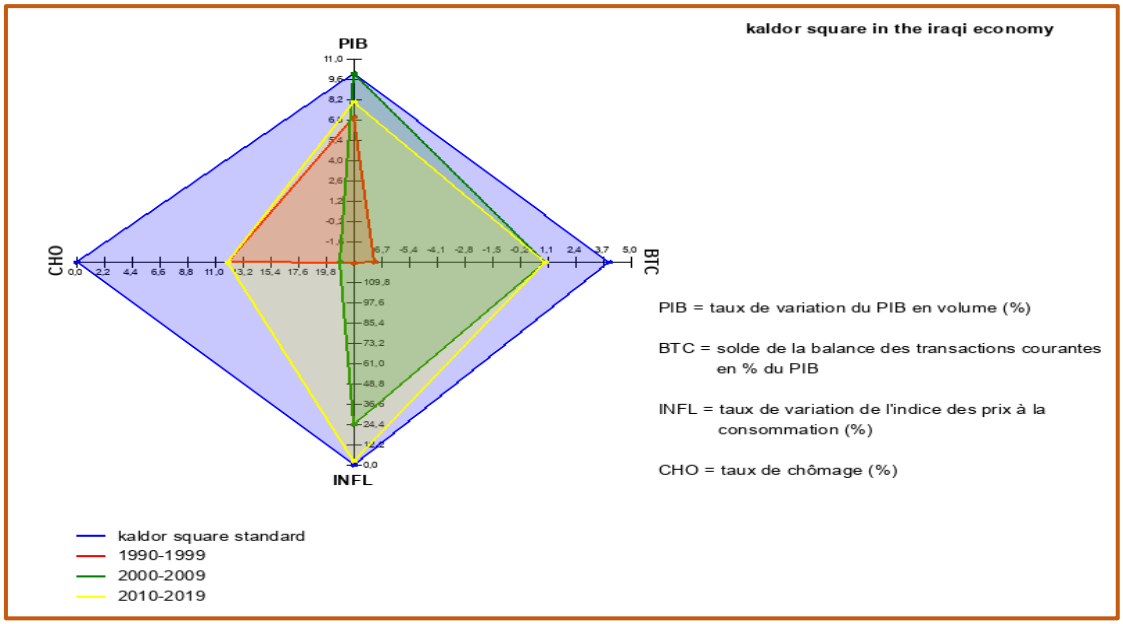

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (1)و(2)و(3) و-http://www.ses.ac-versailles.fr/prgs_2019/carre/carre.html

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- شهد عقد التسعينات العقوبات الاقتصادية التي شكلت الحدث الأبرز خلال هذا العقد من الزمن إذ أدت الى ارتفاع التضخم الى معدلات أطلق عليها بالجامحة نتيجة التوسع الكبير في طباعة العملة بالإضافة الى ارتفاع معدلات البطالة الى ارقام غير مسبوقة وصلت الى حوالي 20% خلال عام 1999 فيما شهد معدل نمو الاقتصاد الحقيقي تراجعاً نتيجة تدمير المنشآت الانتاجية السلعية والخدمية والنفطية بالدرجة الاساس مما انعكس سلباً على اجمالي الايرادات اذ نلاحظ ان مربع كالدور انحرف بشكل واضح عن الحالة المثالية الذي اقترحها نيكولاس كالدور في كل المحاور باستثناء المحور الذي يعكس ارتفاع مساهمة حصة الفرد من الناتج الذي سجل معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها (6.709%) نتيجة توقيع العراق لمذكرة التفاهم، اما معدل التضخم فقد سجل ارتفاعاً حاداً بلغ متوسط معدله (121.958%) منحرفا عن القيمة المثلى الصفرية التي حددها كالدور هذه الضغوط التضخمية كانت ناتجه من ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي المعزز بزيادة الإصدار النقدي، معدل البطالة هو الاخر سجل معدلاً مرتفعا بلغ تقريبا (12.030%) نتيجة تسريح اكثر من مليون جندي عقب انتهاء الحرب مع ايران وترك العاملين لوظائفهم نتيجة تراجع مستوى دخلهم الحقيقي والنقدي ، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج المتحقق كمتوسط لهذه المدة بلغ (7.575) تحت الصفر نتيجة العجز المزمن الذي سجله ميزان المدفوعات.

2- العقد الثاني (2000-2009) شهد تحسن في مؤشرات المربع السحري لكالدور اذ وصل معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج من الحالة المثالية بمتوسط بلغ (10%) وهذا ناتج من تزايد معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه المدة وتحقيقها لمعدلات نمو موجبة ، مع وضع جيد لرصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي اذ وصل متوسط المعدل الى (1%) وهو ما يبرر حدوث النمو الإيجابي في الاقتصاد الحقيقي .

3- اما العقد الثاني من الالفية الثانية شهد انخفاض معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج عن متوسط المدة السابقة الا انه لم يبتعد عن الحالة المثالية بكثير اذ بقي عند مستوى (8.10%) ونسبة رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج هي أيضا لم تتغير اذ بقيت مقاربة لمتوسط المدة السابقة بمعدل متوسط بلغ (0.72%)، التحسن الملحوظ في هذه المدة هو فيما يتعلق بمؤشري التضخم والبطالة اذ اقترب متوسط معدل التضخم من الحالة المثالية لمربع

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

كالدور اذ وصل الى (1.85%) ومعدل البطالة لم يكن مثالياً ولكنه انخفض عن المدة السابقة ليبلغ متوسط معدله تقريبا (12%) بعدما كان متوسطة يعادل (21%) للمدة السابقة.

التوصيات

1. تستلزم طبيعة الظروف الاقتصادية الراهنة في العراق التحول اتجاه أتباع قواعد استدامة السياسة المالية التي تضع قيوداً على مظاهر البذخ والاسراف والزيادات الكبيرة غير المبررة في الانفاق العام لا سيَّما الانفاق التشغيلي والاهتمام برسم سياسة مالية ذات رؤية استثمارية أكثر من كونها تشغيلية.
2. ضرورة أن يتم العمل على تنويع الاقتصاد العراقي والاهتمام بزيادة مصادر الدخل والتمويل وتنويعها، وعدم الاعتماد على مصدر دخل واحد (قطاع النفط) الذي من شأنه ان يجعل الاقتصاد العراقي أسيراً لتقلبات أسعاره والأزمات الداخلية والخارجية ، ويتم ذلك من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية في إيجاد هذه المصادر ولاسيما الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل معالجة الاختلال الهيكلي وتنويع مصادر الدخل، وبناء قاعدة استثمارية رصينة تدعم القطاعات المنتجة وترفع من آليات انتقال أثار السياسات الاقتصادية لتحسين وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي.
3. من اجل التأثير على مؤشرات الاقتصاد الحقيقي يستوجب العمل على تنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وتفادي التضارب في أهداف كل منهما، وتوفير التسهيلات اللازمة للنهوض في الاقتصاد على النحو الذي يؤدي إلى مجابهة الضغوط التضخمية واستقرار أسعار الصرف نظراً للتأثير المتبادل بين السوق المالي والسوق الحقيقي.

---

(1) Nehme, G.Ensuring Effectiveness of Economic and Monetary Policies through Considering Economic Schools of Thought: Lebanon 1990-2010. Open Journal of Social Sciences Vol.2 No.4, April 2014, p:197.

(2) Maeen Alhuwesh and M. hilmi ozkaya, Assessment of Yemen's macroeconomy performance during 2001-2015 using Kaldor's magic square, International Journal of Advanced and Applied Sciences, vol(8) no(6), 2021, P: 118-127.

(3) Calmfors L and Driffill, Bargaining structure, corporatism and macroeconomic performance. Economic Policy, vol 3 no6, 1988 : p13-61.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(4) Melyn W and Moesen W,Towards a synthetic indicator of macroeconomic performance: Unequal weighting when limited information is available. Public Economics Research Papers,1991, p1-24.
(5) Lovell CK, Pastor JT, and Turner JA. Measuring macroeconomic performance in the OECD: A comparison of European and non-European countries. European Journal of Operational Research, vol 87 no3(1995):p 507-518.
(6) Dow AHA and Deeneyr T. Meaning and measurement of national economic success: UK relative economic performance in the 1980s. Economic Issues, 3(Part 2) (1998): 73-86.
(7) Maeen Alhuwesh and M. hilmi ozkaya,op cit, P: 118-127.
(8) https://en.wikipedia.org/wiki/Karl_Schiller.
(9)**www.ac-versailles.fr**

(10) احمد حسين الهيتي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص5.

(11) سامي عبيد محمد وزاهد قاسم بدن، قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (26)، 2015، ص8.

(12) البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (1991-2003)، الاحصاءات المالية، جدول (6).

(13) عبد المنعم السيد علي، استقلالية البنوك المركزية، مع إشارة خاصة إلى البنك المركزي العراقي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 57، بيروت، 2012، ص144.

(14) حيدر حسين آل طعمة، البنك المركزي العراقي: إرهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل، العدد (2)، 2014، ص127.

(15) محمود محمد محمود داغر وحسين عطوان مهوي معراج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (21)، العدد (84)، 2015م، ص 283.

(16) البنك المركزي العراقي، المديرية العاملة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، (2005 و2007).

(17) سونيا آرزروني وارتان، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (3)، 2016، ص 286.

(18) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية 2018-2019.

(19) سلطان جاسم النصراوي، عندما تتلاطم الازمات... الاقتصاد العراقي أي طريق ممكن، مقال منشور، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2020، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2W0AEbT .

(20) صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الاصدار (9)، 2019م، ص20.

(21) جواد كاظم حطاب، توظيف الحشد في المدرك الشعبي السياسي العراقي، مجلة حمورابي، السنة السابعة، العدد (29)،2019، ص117.